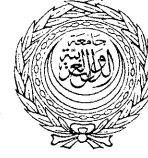


Distr.  
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2003/WG.1/18  
6 October 2003  
ORIGINAL: ARABIC



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا  
الاجتماع العربي للتقييم العشري للسنة الدولية للأسرة  
بيروت، ٧-٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION  
FOR WESTERN ASIA

13-10-2003

LIBRARY & DOCUMENT SECTION

## الاستراتيجية المستقبلية لتمكين الأسرة العربية

إعداد

د. زهير حطب  
أستاذ في الجامعة اللبنانية  
بيروت، الجمهورية اللبنانية

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي، والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.



٣	القسم الأول: مشروع مقترح لـ: استراتيجية مستقبلية لتمكين الأسرة العربية ....
٣	- الديباجة .....
٣	- الرؤية .....
٤	- المبادئ .....
٥	- المنطلقات .....
٥	أولاً- محاور الاستراتيجية واهتماماتها التفصيلية .....
٥	المحور الأول: أداء الأسرة لوظائفها الأساسية .....
٦	- الهدف العام الأول والإجراءات المطلوبة .....
٩	المحور الثاني: بنية الأسرة وتماسكها واستقرارها .....
٩	- الهدف العام الثاني والإجراءات المطلوبة .....
١١	المحور الثالث: مقومات الأسرة وهويتها العربية وقيمها الدينية والحضارية .....
١٢	- الهدف العام الثالث والإجراءات المطلوبة .....
١٣	المحور الرابع: علاقة الأسرة بالعصر وبمجتمعها وبمحيطها المباشر .....
١٤	- الهدف العام الرابع والإجراءات المطلوبة .....
١٥	المحور الخامس: تنمية الأسرة وإشراكها في صنع القرار .....
١٦	- الهدف العام الخامس والإجراءات المطلوبة .....
١٧	المحور السادس: المعلومات والبيانات عن الأوضاع الأسرية .....
١٨	- الهدف العام السادس والإجراءات المطلوبة .....
١٩	المحور السابع: شؤون الأسر العربية المهاجرة وشجونها .....
٢٠	- الهدف العام السابع والإجراءات المطلوبة .....
٢٠	المحور الثامن: الأسر العربية المنكوبة بالحروب والمنازعات المسلحة .....
٢٥	- الهدف العام الثامن والإجراءات المطلوبة .....
٢٢	ثانياً- الترتيبات المالية .....
٢٢	ثالثاً- الترتيبات المؤسسية لمتابعة تنفيذ مشروعات الاستراتيجية .....
٢٣	- أحكام عامة .....
٢٣	القسم الثاني: ملحق بالدراسة .....
٢٣	- المنهجية المعتمدة لإعداد مشروع الاستراتيجية لتمكين الأسرة العربية ...
٣٨	لائحة المصادر والمراجع من إعلانات عامة وخطط عربية ودراسات أكاديمية التي ارتكز إليها المشروع .....

## ملخص تنفيذي

تعرض ورقة الاستراتيجية المستقبلية مشروعاً متكاملًا لخطة تمكين الأسرة العربية، استمدت عناصر بنائها من تفاصيل ونتائج تحليل الدراسات والأبحاث الأكاديمية المختصة المقدمة إلى المؤتمرات الإقليمية، والعربية التي نُظمت بمناسبة متلاحقة، حول الأوضاع المتنوعة للأسرة العربية من مختلف جوانب حياتها، وعلاقتها، وواقعها الاقتصادي - الاجتماعي والثقافي والقيمي والمشكلات التي تعاني منها، والاحتياجات التي تبيدها.

ينطلق المشروع من ديباجة ورؤية، ثم عرض للمبادئ العامة والمنطلقات التي تؤسس إطاراً عاماً للاستراتيجية، ويتناول المشروع بعد ذلك ثمانية محاور، اعتبرها مداخل أساسية لتمكين الأسرة وتعزيزها، وألحق بكل محور منها هدفاً عاماً جعل تحقيقه مرتبطاً بتنفيذ إجراءات اقترح تقاسمها وتوزيعها على الحكومات والمنظمات العربية غير الحكومية، والهيئات الإقليمية، والدولية. والمحاور المحددة والأهداف العامة المعلنة، هي:

المحاور المحددة	الأهداف العامة المعلنة
الأول: أداء الأسرة لوظائفها الأساسية	- تمكين الأسرة من تجديد قيامها بوظائفها الأساسية.
الثاني: بنية الأسرة وتماسكها واستقرارها	- العمل على بناء أسرة سليمة.
الثالث: مقومات الأسرة وهويتها العربية وقيمها الدينية والحضارية	- الدفاع عن مقومات الأسرة وهويتها العربية.
الرابع: علاقة الأسرة بالعصر وبمجتمعها وبمحيطها المباشر	- تعزيز وجود الأسرة وانفتاحها على العصر.
الخامس: تنمية الأسرة وإشراكها في صنع القرار	- تطوير سياسات وطنية لتنمية الأسرة.
السادس: المعلومات والبيانات عن الأوضاع الأسرية	- تأسيس قاعدة معلومات متجددة عن أوضاع الأسرة.
السابع: شؤون الأسر العربية المهاجرة وشجونها	تعزيز الصلات مع الأسر العربية المهاجرة وحماية حقوقها.
الثامن: الأسر العربية المنكوبة بالحروب والمنازعات المسلحة.	تخفيف معاناة الأسر العربية من وطأة الكوارث وأثار الحروب والنزاعات المسلحة.

ويؤكد المشروع أنه يعتبر الاستراتيجية مرشداً وموجّهاً للسياسات الاجتماعية الخاصة بالأسرة على المستوى الإقليمي والوطني، وتتصف بالشمولية واتساع المدى مع التركيز على الأهداف العامة والرئيسية وعلى المسائل الجوهرية والبنوية من الاحتياجات، دون الغوص في التفاصيل أو حصر للإمكانيات والموارد أو وضع المشاريع الدقيقة. أما ما يطرحه من إجراءات مطلوبة فهي تُشكل خطة عامة لتحقيق الأهداف المرجوة وليس برنامج عمل تنفيذياً.

## الدياجية

انطلاقاً من حقيقة الواقع الأسري العربي الذي أوضحتها الدراسات والأبحاث والوقائع العربية\*\* وتلبية للاحتياجات التي تبيّنت طبيعتها وتعدّدها، وأخذاً بالاعتبار لأنماط الأسر العربية المتعايشة وخصائصها وفي الأوساط الاجتماعية التي تنتشر فيها،

والتزاماً بالضوابط المنهجية التطبيقية التي اعتمدت في إعداد هذه الوثيقة، وانسجاماً مع التوجهات العربية وملاحظات الوفود الرسمية المشاركة في المناسبات المعقودة تحضيراً لوضعها،

وتأكيداً على أن النهوض بالأسرة يحتاج إلى خطة عمل شاملة لإحداث تغييرات جوهرية في بنيتها، ودورها وعلاقاتها والشروط العامة التي تعيش في ظلها، والقوانين التي ترعاها وتوفر لها الدعم والحماية، واعتراضاً بأن ما هو متوفر من هذه الشروط هو دون المستوى المطلوب والكافي لتحقيق الغايات التي حدّتها المواثيق والأعراف الدولية والعربية والوطنية، ولا سيما الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان وما يتعلق منها بحقوقه الشخصية والاجتماعية في حياة أسرية كريمة، وخدمات تعليمية وصحية وثقافية، وعدالة تقوم على نبذ التمييز والفرقة،

وتأكيداً لما تضمنته ميثاق جامعة الدول العربية والبيان العربي لحقوق الأسرة وميثاق واستراتيجية العمل الاجتماعي للدول العربية، والخطة العربية للنهوض بالمرأة، من أسس ومبادئ تؤمّن له حياة أسرية كريمة وخدمات تعليمية وصحية وثقافية وعدالة تقوم على عدم التمييز ومكافحة الفرقة، وتمثيلاً مع ما جاء بالنظام الأساسي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، فإن مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب يصدر «استراتيجية الأسرة العربية» لتكون أساساً لحفز النهوض بالأسرة في كل قطر عربي.

## الرؤية

الدعوة إلى أسرة فاعلة في التنظيم الاجتماعي للمجتمع العربي، قادرة على إعادة بناء نفسها، وتجديد وظائفها كي تتكامل في الأداء مع مؤسسات المجتمع الأخرى لتحقيق أهدافه المنشودة في التنمية الاجتماعية الشاملة. ويتم ذلك على هدي من القيم الإنسانية والقومية والإسلامية، وبالتفاعل مع متغيرات العصر ومع ما توصلت إليه البشرية من علوم ومعارف.

أسرة تُعدّ أبناءها للتمتع بالحقوق الفردية والحريات العامة والمجتمعية التي كفلتها لهم المواثيق الدولية والداستير والقوانين الوطنية، وتلتزم بعدم التمييز بين الجنسين في تنشئتهما، والتشجيع على التواصل البناء بين الأجيال لتحقيق التضامن والتكافل فيما بينها تثبيتاً للخصائص الأساسية المميزة لهوية الأسرة العربية والإسلامية.

\*\* أعدت هذه الاستراتيجية بالاستناد إلى التفاصيل والنتائج التي توصلت إليها الدراسات الأكاديمية المختصة، الوارد ذكرها في فهرس هذا المشروع والمقدمة إلى المؤتمرات العربية والإقليمية حول الأوضاع الراهنة للأسرة العربية، في مناسبات مختلفة، إضافة إلى مضامين وبنود الوثائق الرسمية العربية التي أقرها مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب. - ويلحق بالمشروع قسم ثانٍ ينضمّن عرضاً للمنهجية المعتمدة لإعداد هذا المشروع.

أسرة عربية متفهمة تنمي في أبنائها روح المسؤولية، والميل نحو الحوار والانفتاح على الآخرين وتقبل آراءهم، إرساءً للظروف الملائمة للديمقراطية، ولانخراط جميع الأسر ضمن نسيج موحد يعزز التماسك الوطني. فتخرج الأسرة عندئذ من الدائرة الضيقة إلى رحاب الفضاء العام، وتتعاون في بذل جهود مشتركة لرفع مستوى معيشتها وتحسين نوعية حياتها.

أسرة عربية منفتحة على الحضارات والثقافات الإنسانية المتنوعة، تسعى معها بعزم وتصميم إلى بناء الثقة والتفاهم المتبادلين، مدعمين بتدابير محددة للتخفيف من أسباب التفاوت، والنزاعات المسلحة والحروب التي تنشب بين الشعوب والأمم. فعن طريق ذلك تسهم الأسرة العربية في تجديد بناء نفسها ووطنها وفي إقامة مستقبل أكثر أمناً للبشرية تسوده العدالة والسلام.

## المبادئ

- ١- «الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع وتجب تهيئة كل الظروف المناسبة للحفاظ على سلامتها ورفع مستوى معيشتها، وحماية قيمها وتماسكها، وتوفير فرص العيش الكريم لأفرادها».
- ٢- «إن الدولة مسؤولة عن حماية الأسرة من عوامل الضعف والانحلال بتوفير الرعاية لأفرادها، وإحاطتها بالضمانات الكافية والخدمات الأساسية بما يحقق للأسرة قدرة على منح أبنائها الرعاية والأطمئنان والأمن الاجتماعي المؤدي إلى النمو السليم في كنفها».
- ٣- إن العمل وما يدره من دخل هو السبيل لإقامة الأسرة وتوفير حياة كريمة لها.
- ٤- إقرار التأمينات الاجتماعية هو السبيل لإيجاد دخل بديل للأسرة عند تعرض رب الأسرة لأي نوع من المخاطر.
- ٥- الأسرة خلية قاعدية تتحقق ضمنها المخالطة والإلفة الإنسائيتين وتتسج فيها الصلات والعلاقات الاجتماعية بما يضمن انتظام الحياة المشتركة في المجتمع.
- ٦- الأسرة هي الوحدة الأساسية في بنية المجتمع تضطلع بمسؤوليات التنشئة والرعاية لأعضائها، وتحرص على تنمية علاقات التواصل بين الأجيال، وتعميق قيم الانتماء الوطني والإنساني في نفوسهم.
- ٧- أفراد الأسرة شركاء حياة ومصير، ولا بدّ من إتاحة كافة الفرص أمامهم للإسهام معاً في صنع الحياة بالاستناد إلى قيم التواد والتراحم والتعاون والتكافؤ، في إطار فهم سليم للتعاليم الدينية المنظمة للعلاقات بينهما.
- ٨- الأسرة هي الوسط الاجتماعي والإطار الطبيعي الأكثر استحقاقاً للدعم كي توفر الرعاية الشاملة وتتمكّن من التفاعل البناء مع متغيرات العصر، لتقوم بأدوارها ووظائفها حيال مختلف الفئات الاجتماعية، فتحافظ على سمات هويتها الحضارية الثقافية العربية وتحميها من التلاشي والذوبان.
- ٩- حماية الأسرة وتمكينها ضرورة تتكامل حلقاتها بتعاون الأسر والأجهزة الحكومية والمؤسسات التعليمية على مختلف مستوياتها، وهيئات المجتمع المدني من إعلامية ونقابية ومهنية.
- ١٠- التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الأسر يهدد الأمن والاستقرار الاجتماعيين.
- ١١- تجديد الأسرة وتنظيمها وتعزيز قدراتها شرط أساسي كي تنهض بوظائفها المتجددة وتسهم بتنفيذ خطط تنمية المجتمع وتقدمه وتطوير موارده البشرية، ضمن مختلف الشرائح الاجتماعية والمناطق الجغرافية التي تنتمي إليها.

- ١- الانطلاق من مفهوم الاستراتيجية ودورها كمرشد وموجه للسياسات الاجتماعية الخاصة بالأسرة على المستوى الإقليمي والوطني، والتمسك بالشمولية واتساع المدى مع التركيز على الأهداف العامة والرئيسية وعلى المسائل الجوهرية والبنوية من الاحتياجات دون الغوص في التفاصيل، أو حصر للإمكانات والموارد أو وضع المشاريع التفصيلية. أما ما يرد من إجراءات مطلوبة فهي تُشكّل خطة عامة لتحقيق الأهداف المرجوة وليس برنامج عمل تنفيذي.
- ٢- اعتبار الأسرة إطاراً مشتركاً يستوعب تفاصيل الحياة بمختلف جوانبها، ووعاء تجري ضمنه تفاعلات بناءة، وتقاطع تتكامل من خلاله الأنشطة الاقتصادية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والسياسية فيما بينها، إضافة إلى أنها ملتقى للحوار والتكافل المنبثق عن القيم الإسلامية والعربية والأخلاقية ووسيلة أساسية لزرع الاستقرار والأمن الاجتماعيين.
- ٣- مراعاة وجود عدة أنماط للأسرة العربية، والاعتراف بأن لكل منها احتياجاتها وأولوياتها، وبالتالي ينبغي تخصيص كل منها بإجراءات وتدابير خاصة تستهدف أسراً معينة تبعاً لاستحقاقها لتلقي الدعم المباشر.
- ٤- الالتزام بالمبادئ والأهداف التي يتضمّنها ميثاق جامعة الدول العربية واستراتيجياتها الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والثقافية المعبر عنها ضمن خطط العمل والبيانات العربية المتخصصة عموماً والمتصلة بشؤون الأسرة والمرأة والطفولة والشباب خصوصاً.
- ٥- التمسك بميثاق الأمم المتحدة، ومضامين الإعلانات العالمية لحقوق الإنسان والطفل والاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والمواثيق الدولية الأخرى المتصلة من قريب أو بعيد بمؤسسة الأسرة ومقوماتها.
- ٦- اعتماد المبدأ القائل بأن تنويع طبيعة البرامج والأنشطة وتعدّد أساليب التدخل والجهات المتدخلة، يؤمّن تفاعل المخرجات المنشودة وتكاملها، ويُحقّق بالتالي الأهداف الاستراتيجية المرجوة، لذلك تأتي الاستراتيجية ترجمة أمينة لهذا المنطلق.

### أولاً- محاور الاستراتيجية واهتماماتها التفصيلية

#### المحور الأول: أداء الأسرة لوظائفها الأساسية

تشير المعطيات الإحصائية المتوفرة عن الأوضاع الاقتصادية في البلدان العربية أن معدلات النمو السنوي للإنتاج المحلي تراوح مكانها، بل تتراجع وتجرف معها حصة الفرد من الناتج المحلي القائم، وهو ما يترجم عملياً بانتهاء شبه تام لسوق العمالة وانتشار البطالة وتراجع الدخل وتفاقم الظروف السيئة التي تعيشها الأسرة صحياً وسكناً واقتصادياً واجتماعياً.

ورغم التراجع الطفيف في النمو السكاني، والبدائية الملحوظة لمساهمة المرأة في النشاطات الاقتصادية العربية، تتعدّد المحافظة على المستويات الراهنة للمعيشة على انخفاضها. ويفاقم ذلك هجرة الكفاءات وتدني الإعداد والمهارات العملية، وتدفع الأطفال إلى سوق العمل. والحصيلة أن أسراً كثيرة بدأت

تعجز عن تلبية حاجاتها الأساسية وتأمين الحد الأدنى لمعيشتها، فتدخل في دائرة الفقر، ويصبح الإفقار هو العنوان الأبرز الذي تدور حوله الحياة الاقتصادية العربية، وتحوّل معظم الأسر إلى حيز لتجمع النتائج والآثار السلبية للتراجع الاقتصادي، المدفوع بقوة إجراءات العولمة عموماً، وإلحاح الحكومات أو تخفيف اندفاعها لاعتماد سياسات رعايية وخدمائية، كانت تخطط للالتزام بها لصالح فئات اجتماعية واسعة.

إن ندرة حصول الأسر، لا سيما الضعيفة والفقيرة، على المساعدات والخدمات وأشكال الدعم الأخرى، جعلها عاجزة عن القيام بوظائفها المبدئية تجاه أبنائها، فضعفت بذلك قدرتها على نقل قيمها إليهم مقابل تراجع إمكاناتها المادية لإعدادهم، وفقدت من سلطتها على تنشئتهم تبعاً للمعايير الطارئة، وبدت كأنها تتخلى عن القيام بأدوارها الأساسية.

### الهدف العام الأول: تمكين الأسرة من تجديد قيامها بوظائفها الأساسية

تمكين الأسرة من تطوير قدراتها ورفع مستوى معيشتها وتحسين نوعية حياتها لمساعدتها على الاستمرار والصمود في أداء وظائف أساسية ما زالت مطلوبة منها، وزيادة إسهامها في النشاط الاقتصادي العام والاستقرار الاجتماعي.

### الإجراءات المطلوبة: على مستوى الحكومات

- ١- تنظيم منح قروض وتسهيلات ائتمانية بشروط ميسرة وبضمانات حكومية وبالأفضلية، للمسؤولين عن إعالة الأسر، من الرجال والنساء، الذين يرغبون بتأسيس أعمال مدرّة للدخل في المناطق النائية أو الأرياف أو القرى لدعمهم في تأمين الحد الأدنى من العيش الكريم.
- ٢- إيجاد حوافز للمؤسسات الخاصة لإنشاء صناعات صغيرة الحجم غير تقليدية، تعتمد على أعمال تكلف الأسر بتنفيذها في منازلها، حسب قدراتها وطبيعة الإعداد المتوفر بين أفرادها في مختلف المجالات.
- ٣- إنشاء آليات عمل مختصة بالتعاون مع النقابات لتسويق منتجات الأسر العاملة في القطاع الزراعي أو القطاع غير المنظم، بهدف توسيع توزيعها على شبكة من المراكز والمحال والمؤسسات التجارية المحلية والوطنية، لتأمين استمرارها في الإنتاج والحصول على دخل.
- ٤- إصدار تشريعات توسّع من نطاق الحماية والتأمينات الاجتماعية التي تمنحها صناديق الضمان الاجتماعي لغير العاملين من أرباب الأسر الفقيرة من المسنين المتروكين والمعوقين والأرامل والمطلقات والمعيلات المنفردات لأسر كبيرة الحجم أو من الذين يُقعدهم المرض الدائم عن العمل.
- ٥- تطوير التشريعات والنظم القانونية لدعم تماسك الأسرة العربية وأدائها لوظائفها في ظلّ عالم سريع التغيير، بما يضمن حقوقاً متوازية لأعضائها.
- ٦- تحديد الإجراءات المناسبة التي تؤمّن تطبيق القوانين التي تحمي الطفولة من الحوادث والإصابات نتيجة الإهمال في الأسرة، وتضمن مبدأ احترام مبدأ أولوية مصالح الطفل في حالات النزاع الزوجي أو الطلاق أو ممارسة العنف ضده.
- ٧- إعطاء الأولوية المطلقة لبرامج ومشروعات تقديم الرعاية والخدمات المادية والمعنوية،



- ٨- للأسر التي تعاني من بطالة معيها، ذكراً كان أم أنثى، أو من فقره أو مرضه أو إعاقته. تطوير مراكز التدريب المهني والتقني الرسمية والخاصة، بحيث تمتلك معايير الجودة كشرط للتعاقد معها، لتنفيذ دورات مختصة لإعداد أرباب الأسر وتدريبهم وتطوير مهاراتهم للقيام بأعمال تعزز من اعتمادهم على أنفسهم، للخروج من بطالتهم والحد من فقرهم.
- ٩- ربط برامج الإعداد والتدريب المهنيين بحاجات سوق العمل الآنية والمتوقعة على المدى البعيد، بحيث تتجدد برامج الدورات وتتغير باستمرار، قبل أن يضاهي خريجوها إلى جماعات العاطلين عن العمل، لتوفر أعداد كثيرة من المتدربين للعمل في المهنة نفسها.
- ١٠- التوسع في إنشاء الحضانات في الأحياء السكنية والتجارية أو أماكن العمل لتوفير الفرصة لانصراف أفراد الأسرة إلى ممارسة أعمالهم ومهنتهم دون معوقات تمنع تقدمهم الوظيفي، على أن تلحق بمؤسسات الضمان الاجتماعي أو السلطات المحلية أو أصحاب العمل، ويشارك في تكاليفها الأطراف المعنية.
- ١١- تشجيع تكوين الجمعيات والهيئات الأهلية والمدنية على المستويين المحلي والوطني لتقديم مساهمتها في دعم الأسرة معنوياً وفنياً وخدمياً لمساعدتها في أداء وظائفها بكفاءة وحماية أفرادها من خطر الانحراف.
- ١٢- اتخاذ السياسات والإجراءات اللازمة لتوعية الزوجين بالصحة الإنجابية، بما في ذلك المباحة بين الولادات لضمان أمومة مأمونة وصحة جيدة للأطفال، وعدد الأولاد المرغوب إنجابهم في ضوء الإمكانيات المادية للأهل، تكفل لهم الحصول على خدمات صحية وقائية تشمل فحوصات للكشف المبكر عن الأمراض البوئية والوراثية.
- ١٣- وضع خطة لتقديم الخدمات الصحية المتكاملة المتضمنة الخدمات الطبية الوقائية وخدمات تنظيم الأسرة ورعاية الطفولة والرعاية الصحية الأولية وخدمات الصحة المدرسية ضمن مراكز موحدة للخدمات الصحية والاجتماعية، موزعة بصورة رئيسية على المناطق النائية والبادية والقرى وغيرها.
- ١٤- سنّ التشريعات لإلزام أرباب الأسر الفقيرة والريفية على إلحاق أبنائهم في سن التعليم الإلزامي بالمدارس، وعدم إرسالهم إلى سوق العمل قبل إنهاءهم مرحلة التعليم الأساسي، وتوفير بعض الحوافز لهم مثل مجانية التعليم واللوازم المدرسية إلى جانب تأمين وسائل النقل ووجبة غذائية يومية للتلاميذ من أبنائهم.
- ١٥- التزام الحكومات بتسريع تنفيذ التزاماتها بمكافحة الأمية في صفوف المواطنين من الجنسين، والعمل على توفير التعليم للجميع، وخفض معدلات الأمية التدريجي حتى القضاء التام عليها، إلى جانب معالجة التفاوت في مستويات ونوعية التعليم المؤمن في مختلف المناطق من جهة، وداخل كل منطقة من جهة ثانية، وبين الجنسين من جهة ثالثة.
- ١٦- إنجاز صياغة النظم واتخاذ الإجراءات العملية لوضع القانون النموذجي للمنحرفين أو المهتدين في الأسرة، بخطر الانحراف الذي اعتمده مجلس وزراء العدل العرب، موضع التنفيذ.
- ١٧- اعتماد سياسة وقائية تحمي الأسرة من الإعاقة تقوم على الحد من العوامل المؤدية إليها من جهة، واستخدام وسائل الكشف والتدخل المبكرين من جهة أخرى.
- ١٨- وضع سياسة عربية للاهتمام بفترة كبار السن في الدول العربية حيث تُظهر الإحصاءات المتوافرة نموها المضطرد كفتة عمرية، والحاجة الماسة لوجود جهة تعمل على تلبية احتياجاتهم ومعالجة مشكلاتهم الحالية والمستقبلية.

## على مستوى المنظمات غير الحكومية

- ١- تدريب أرباب الأسر بالممارسة على بذل أقصى الجهود في مجالات عملهم، والحرص على المال الخاص والعام وتحفيزهم على التفكير بالطرق التي يطوِّرون فيها دخلهم، ويحسِّنون معيشتهم.
- ٢- دعم التنسيق وبناء الشبكات من الهيئات غير الحكومية، الأهلية والمدنية، لتنفيذ برامج تتجاوز تقديم الخدمات الصحية للاستهلاك، وتحويلها إلى خدمات إنمائية، تتشارك الأسر المستفيدة في تحديدها وتنفيذها وتطويرها.
- ٣- عقد ورش عمل ودورات تدريبية في المجتمعات المحلية الريفية والنائية والقروية موجهة إلى أرباب الأسر لتوعيتهم بأهمية تعليم البنات التعليم الأساسي أو التعليم المهني وبانعكاساته الإيجابية عليهن وعلى أسرهم وعلى زواجهن ومعيشتهم في المستقبل.
- ٤- تنظيم برامج وأنشطة تُنفَّذ بالشراكة بين المؤسسات الحكومية والهيئات غير الحكومية، تتولى معالجة قضية تمييز بعض الأسر في تعليم الإناث في بعض المناطق النائية والريفية، واتخاذ الخطوات اللازمة لإزالة العوائق أمام متابعتهم التعلُّم، وضمان امتناعهم موضوعياً عن التسرُّب من المدارس للمشاركة في عمل الأحداث أو الزواج المبكر.
- ٥- عقد اتفاقات شراكة بين المؤسسات الحكومية والهيئات غير الحكومية لتقاسم تقديم الخدمات الصحية المتكاملة للأسر الفقيرة أو المهجرة أو التي يقع معيّلها في الأسر أو البطالة أو المرض الدائم لتجنُّب الازدواجية والهدر في الإمكانيات.
- ٦- تنظيم حملات توعية شعبية حول المفاهيم والثقافة الصحية التقليدية لتوضيح الفوائد التي تنجم عن بعضها، وشرح طبيعة الانعكاسات التي تتسبَّب بها بعض الممارسات والمعالجات والعادات من أضرار فادحة على صحة الأسرة وأفرادها.
- ٧- تنظيم حلقات نقاش تشارك فيها أسر معنية إلى جانب الهيئات الحكومية وغير الحكومية لوضع خطط وبرامج، تتضمن مشاريع تُلبِّي الاحتياجات الصحية ذات الأولوية الملحة بالنسبة لسكان مجتمع محلي. وتتشأ لجان أهلية لتأمين انطلاق هذه البرامج والمحافظة على منشآتها ومتابعة إنجازاتها واستمراريتها.
- ٨- إيجاد مراكز استشارية لمساعدة الأسر التي تواجه ظروفاً صعبة بالأفكار الجديدة حول فرص تأسيس أعمال وتقديم المشورة القانونية والاقتصادية، بالإضافة إلى توفير بعض التسهيلات لها.
- ٩- إعداد مواد إعلامية مساندة تعالج مشكلات، مثل التأخر عن الزواج أو الإحجام عنه، وكثرة الإنجاب، التكاليف المادية للزواج أو الإنفاق المالي للأسرة على معيشتها اليومية بنظرة موضوعية وواقعية للمساهمة في إزالة المعوقات وأسباب النزاعات من أمام الشباب والأسر الحديثة التكوين.

## على المستوى العربي

- ١- تنظيم وعقد مؤتمرات عربية برعاية جامعة الدول العربية لتبادل الخبرات في مجالات تطوير برامج ومشاريع خلق فرص عمل جديدة للأسرة وتحسين دخلها.
- ٢- تنفيذ دراسات مشتركة بين الأقطار العربية تتصل بأوضاع الأسرة العربية ووظائفها، وبالتغير اللاحق بالقيم الاجتماعية عموماً، والأسرة خصوصاً، وبتقويم أوضاع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، الناشطة في مجالاتها لمزيد من التنسيق والتعاون فيما بينها

لمصلحة الأسرة.

- ٣- تنظيم وعقد مؤتمرات عربية برعاية الألكسو لتبادل الخبرات وتقييم التجارب التربوية العربية بغية إعداد برامج عصرية تركز على أساليب التعلم الذاتي والتعليم المستمر لضمان استمرار تطوير قدرات الأفراد وأبناء الأسر بعد التخرّج، في ضوء التقدم العلمي والتكنولوجي في العالم واستجابة لمتطلبات في سوق العمل.
- ٤- إعداد مشروع عربي للتعليم غير النظامي للراغبين، من أجل إتاحة الفرص أمام أفراد الأسر لرفع مستوى تحصيلهم عن طريق المراسلة أو التعليم الجامعي المفتوح، مما يفسح في المجال أمامهم لتحسين أوضاعهم.

### المحور الثاني: بنية الأسرة وتماسكها واستقرارها

في الوقت الذي يتوسّع فيه انتشار التعليم في المنطقة العربية شاملاً ما نسبته ٩٠% من الأجيال الشابة من الجنسين، ويزداد تحصيل الفتيات وممارستهن للأعمال وتحصيلهن للدخل، وتتسع دوائر التعارف ونطاقه بين الجنسين، ويعمّ وصول تأثير وسائل الإعلام على مختلف الشرائح الاجتماعية، وتتمكّن من نشر ثقافة حقوق الإنسان الشخصية والاجتماعية والاقتصادية مؤكّدة على أفكار التمتع بالحريات والديمقراطية ومكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة والمساواة بين الجنسين؛ تتنامى الاتجاهات الداعية إلى التشدّد في الالتزام بمعايير السلف في الاختيار للزواج وتأسيس الأسرة والعلاقات بين الزوجين لجهة تشجيع الزواج بين الأقرباء، وإعادة تشكيل العائلات الممتدة لتأمين المصالح العائلية وحفظها، والتسليم بوجود تفاوت بين الزوجين، والقبول بتعدّد الزوجات وإعادة توزيع الأدوار بين الجنسين.

إن من شأن هذه المتغيرات والعوامل أن تزيد من بروز الإعاقات والتشوّهات الولادية الناجمة عن الزواج القرابي، وأن تعزز التجاذبات وتضاعف من نشوب الخلافات الزوجية، وليس أدلّ على ذلك من الإحصاءات الرسمية المنشورة عن حركة المحاكم الشرعية النازرة في شؤون الزواج والطلاق والبنوة والطاعة لتقدير حجم الاختراق الحاصل في القوالب التقليدية للاستقرار الأسري، وتسببه في تأسيس أسر، دون مراعاة لشروط السلامة الجسدية والنفسانية والاجتماعية لأفرادها، بما يُنذر بمواجهتها لحالات الإعاقة والانحراف والتفكك، تصيبها في الصميم.

### الهدف العام الثاني: العمل على بناء أسرة سليمة

العمل على بناء أسرة سليمة تلتزم بالشروط الطبية عند تأسيسها لضمان صحة إنجابها، وتراعي ظروف التحوّل والتغيّر التي تواجهها المجتمعات العربية عند اختيارها أشكال تكيفها الجديد، وتؤمّن الظروف الإيجابية للتواصل والحوار بين أفرادها لتخفيف نشوب النزاعات بينهم، وتعزيزاً لتمامها الداخلي واستقرارها.

## الإجراءات المطلوبة: على مستوى الحكومات

- ١- سنّ تشريعات تجعل من المرأة والرجل شريكي حياة ومستقبل، ودعمهما لصنع هذه الحياة على أساس المودة والتكافؤ والتعاون، وتصحيح الفهم الخاطئ لبعض المفاهيم الشعبية التي ترعى العلاقات القائمة بينهما.
- ٢- وضع خطة توعية تتوزع مهام تنفيذها بين الأجهزة الحكومية والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام على مختلف أنواعها، تتضمن شرح وتوضيح أنواع المسؤوليات الناجمة عن الزواج وتأسيس أسرة والقضايا الناشئة عنها وتأثيرها على تنمية موارد الأسرة.
- ٣- سنّ قوانين الأسرة بصيغ واضحة ومبسطة تنظم الزواج وشروطه والمسؤوليات الناجمة عنه، وتحدد علاقات الأزواج والزوجات، والأولاد والوالدين وذوي الأرحام وحقوق كل منهم وواجباته في إطار الأسرة.
- ٤- وضع تشريعات تُقيّد الحدّ الأدنى للعمر عند الزواج بالنسبة للجنسين.
- ٥- سنّ تشريعات خاصة تُلحظ ضرورة حصول الراغبين في الزواج على شهادة طبية تثبت خلوّهم من الأمراض الوراثية أو المسببة لتشوهات أو إعاقات عند ذريتهم شرطاً لموافقة السلطات المختصة على عقد الزواج.
- ٦- وضع خطط وبرامج لتعزيز بناء القدرات البشرية في الأسر القاطنة في المناطق الريفية والنائية بصورة خاصة، ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة من أفرادها ومكافحة فقرهم.
- ٧- تأسيس وحدات محلية أو مكاتب للإرشاد الأسري لتقديم وساطتها لمعالجة النزاعات الزوجية والأسرية على أساس التوافق على تسويات ذاتية يحتضنها الوسط المحلي.
- ٨- تنظيم إجراءات الطلاق، وإعادة تأسيس المجلس العائلي بحيث ينضم إليه مختصون في خدمة الأسرة أو الإرشاد النفسي والأسري لتقديم الوساطة نيابة عن المجتمع الأهلي بهدف تسوية النزاعات الزوجية أو احتواء تداعياتها.
- ٩- تنظيم تنفيذ العقوبات المحددة عند الإحجام عن الإنفاق على الطفل في حالة الطلاق، أو الإساءة إلى الأبناء بتعذيبهم أو تعنيفهم أو حرمانهم من التعليم أو تشغيلهم خلافاً لنصوص القانون.
- ١٠- منح الأبناء المولودين من زواج قانوني جنسية الأم لضمان حصولهم على الرعاية الأساسية اللازمة وتأمين الاستقرار للأسرة ومستقبلها.
- ١١- تمويل إنتاج البرامج والمسلسلات التلفزيونية التي تتضمن مواقف نقدية للتصرفات والعادات الضارة التي تحولّ الأسر إلى بؤر دائمة للنزاع، وتعمل على تفككها.

## على مستوى المنظمات غير الحكومية

- ١- استحداث برامج تدريب للمتزوجين حديثاً لتأهيلهم على ممارسة الأبوة المسؤولة، بتأمين الرعاية الأساسية لأطفالهم، والتركيز على إشاعة المساواة بينهم، وإعدادهم على مبادئ الاقتصاد المنزلي، للتحكم بالسلوك الاستهلاكي للأسرة.
- ٢- إعداد برامج لتنمية تبادل الاهتمام العاطفي بين الزوجين، وتأمين متطلبات الرعاية العاطفية بالأولاد، وقضاء أفراد الأسرة أوقات الفراغ معاً.
- ٣- توعية الأهل بشأن تخصيص أوقات كافية للتداول مع الأبناء والتحاوّر معهم والاستماع

- إلى آرائهم ومشاكلهم، حرصاً على التواصل وبناء الروابط العاطفية الإيجابية بين أفراد الأسرة لتوثيق تماسكها الداخلي.
- ٤- تدريب كادرات من الهيئات غير الحكومية للمشاركة مع الإعلاميين في طرح ومعالجة النزاعات الأسرية وتنفيذ برامج إعلامية هادفة لحماية الأسرة من التفكك والانحيار.
- ٥- تنظيم حملات توعية شعبية تُركّز على تخفيض تكاليف الزواج، وتأمين المسكن وتأثيره بالنسبة للأسر الحديثة التكوين، وترشيد سلوكها الاستهلاكي وإدخال فكرة الادّخار الأسري وأساليبه، وتحديد عدد المواليد فيها بما يُراعي إمكانيات الأسرة على تلبية احتياجاتها الأساسية وتحسين نوعية حياتهم.
- ٦- تنظيم ورش عمل تُدرّب على أشكال التوزيع الجديد للأدوار والعمل في الأسرة بين عناصرها كافة، بحيث يحقق عملياً التضامن بين الأجيال.
- ٧- وضع برامج تنقيفية مناهضة لممارسة العنف في الأسرة، دون تمييز بين الجهتين التي تمارس أو التي تقع ضحية له، مع إدانة المبررات التي ترافقه مهما كان مصدرها.

### على المستوى العربي

- ١- تأسيس وتنظيم صناديق الزواج العربية باعتبارها آلية أساسية لتمويل تأسيس بعض الزوجات، وتوفير مصادر لتزويدها بالمال ووضع قواعد ومعايير للاستفادة من تقديم المنح الخاصة بالزواج.
- ٢- تقديم الدعم المالي والفني من المنظمات والصناديق الإقليمية والدولية للهيئات والمؤسسات الخاصة التي تهتم بضحايا العنف في الأسرة صحياً ونفسياً وقانونياً.

### المحور الثالث: مقومات الأسرة وهويتها العربية وقيمها الدينية والحضارية

سُجّل في العقود الأخيرة مزيد من التفسّخ في التشكيلة الاقتصادية-الاجتماعية العربية كان من نتيجته ترسيخ وجود الأسرة، ككيان ثابت ومستقل عن العشيرة والعائلة الأصليتين. فبفضل ما اكتسبه أفرادها من تنشئة وإعداد، تمكنوا من ممارسة عمل ثابت، والحصول على دخل منتظم، فارتفع مستوى معيشة الأسرة، وتحسّنت نسبياً نوعية حياتها. كما تمكّنت الأسر النواتية العربية من إدخال تعديلات جوهرية على الأفكار السائدة والمواقف النمطية، والتصرفات الجاهزة المنتشرة في الأوساط الاجتماعية فتعرّز موقعها، وظهر الواقع الجديد كمشروع ينطوي على تجديد مقومات الأسرة من جهة، وبنية المجتمع من جهة ثانية. فمع توسّع الوسط المجتمعي الذي دخل الفرد معه في علاقات مباشرة، كان حجم الأسرة يتقلّص وثقافتها تتنوّع، وقدرتها على التكيف مع مستجدّات الشروط المادية للمعيشة ترتفع.

غير أن الضغوطات الشديدة التي تعرّضت لها معظم الدول العربية نتيجة الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها اضطرّتها إلى الانضمام إلى الاتفاقات الدولية لتحرير التجارة والأسواق، واتخاذ الإجراءات الملزمة لإعادة التكيف الهيكلي لاقتصاداتها. أثر تعميم العولمة الاقتصادية والثقافية والسياسية على نظام القيم سلبياً، وزاد من سوء الأوضاع المعيشية لكافة شرائح السكان والأسر. فاضطربت القيم وجرى الخروج عن معظمها، وتلاشت ديمومة الوظائف، وتراجع الأجر والضمانات الممنوحة للعاملين، كما تخلّت معظم الدول والحكومات عن أشكال الدعم المتنوع التي كانت تساهم في تعزيز الأسر العربية.

## الهدف العام الثالث: الدفاع عن مقومات الأسرة وهويتها العربية

ترسيخ المقومات القيمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية للأسرة، إبرازاً لمعالم هويتها العربية وقيمها الحضارية والدينية، صوناً لها من الانهيار والتلاشي أمام انتشار تداعيات العولمة ونتائجها.

### الإجراءات المطلوبة: على مستوى الحكومات

- ١- إعداد دراسات حول التغير الحاصل في أنظمة القيم السائدة وأنساق القرابة والمصالح المرتبطة بها، في ضوء ما تحقق من إنجازات الهندسة الوراثية والتخصيب المختبري من أجل بلورة توجهات قيمية وفكرية تُتيح للأسر المعنية بالتحديث بأن تحافظ على قيمها ودينها مع استمرار سعيها للاندماج في ثقافة العصر.
- ٢- دعم دور الأسرة في التعليم الذاتي وتوفير متطلبات ممارسته، وتيسير تطبيق مناهجه وأساليبه، فبواسطته يُتاح للأسرة كجماعة ولأفرادها تجديد معارفهم ومهاراتهم، وتطوير قدراتهم مما يضعهم على سكة التعامل مع مستجدات العصر والعولمة.
- ٣- توعية الأسرة على أهمية تنشئة أعضائها على قيم التفكير العلمي، فبواسطته يتأهلون لفهم شؤون الأسرة والمجتمع، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً، ويزدادون قدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بهم، وإسهامهم في تطوير نشاطات مؤسسات المجتمع وتقدمه.
- ٤- تأسيس ورش عمل دائمة لصياغة عملية لقيم جماعية تُيسر تحقيق المصالح والأهداف العامة، على أساس أن الجماعي والعام يتضمن الفردي والخاص، فضلاً عن أن المشاركة في بلورة تلك القيم الجماعية يضمن الالتزام بالأهداف المشتركة والانضباط الذاتي لتحقيقها.
- ٥- إدخال التنشئة على قيم الديمقراطية والمشاركة في إدارة مؤسسات المجتمع عموماً والأسرة خصوصاً، على المواد المقررة في البرامج التعليمية، بما تتضمنه من احترام لأراء الآخر وقدراته وحقوقه، وتطبيق قيم المحاسبة والثواب والعقاب، والحق في الحصول على المعلومات الدقيقة والتفصيلية، للتمكن من المشاركة والالتزام بمبدأ الشفافية.
- ٦- تنظيم إصدار بيانات إحصائية دورية دقيقة عن المؤسسات الحكومية المختصة، عن حالة الفقر في الدول العربية، تبعاً للمؤشرات والمعايير المعتمدة دولياً، كي تعتمد أساساً لوضع سياسات وطنية تخفف من التفاوت الشاسع في الدخل والأوضاع الاقتصادية بين الأسر، وتعالج العوامل البنوية المولدة للفقر بصورة عامة.
- ٧- إعادة تقييم نصوص القانون والتشريعات الخاصة بمكافحة العنف في ضوء المعايير التي نصت عليها المواثيق الدولية حول حقوق الإنسان والعمل على تعديلها لضمان أشكال حماية فعالة ضد ممارسي العنف في الأسرة.
- ٨- اتخاذ الإجراءات المالية المطلوبة لرفع قيمة التعويضات العائلية التي يتقاضاها العاملون من أرباب الأسر لدعم استمرارهم في توفير الرعاية الأساسية المناسبة لأطفالهم، وتعزيز علاقاتهم مع الشبان من أبنائهم لحمايتهم من خطر الانحراف.
- ٩- تكثيف تنظيم دورات التأهيل المهني السريع لأرباب الأسر النازحة من الريف إلى ضواحي المدن، لتزويدهم بمهارات تُمكنهم من كسب معيشتهم بأنفسهم، وإرشادهم إلى مصادر حصولهم على بعض الخدمات الرعائية.

- ١٠- إجراء دراسات ميدانية لأنواع الضوابط الاجتماعية وأشكال السلوك التقليدي الأخرى، التي ما زالت تحكم تصرفات أفراد الأسرة ومواقفهم، تجاه بعضهم البعض من جهة، وتجاه الآخرين من جهة أخرى، لتطويرها وتحويلها إلى روابط إيجابية تؤسس لممارسة مساواة وديمقراطية ومشاركة أكثر فاعلية.

### على مستوى المنظمات غير الحكومية

- ١- تنظيم حوارات إعلامية بين نساء ورجال من أجل توليد وجهات نظر إيجابية متقاربة حيال مسائل تتصل بالحياة الأسرية مثل قيمومة الرجل، وتعدد الزوجات، وميزانية الأسرة، وتطوير إمكاناتها المادية وضرورة تبديل الأحكام مع تبديل الأوضاع.
- ٢- تنظيم حملات توعية ومؤتمرات وبعث برامج تلفزيونية، تبرز دور قيم التواد والترامح والتعاون والتكافؤ في تمثين العلاقات بين الزوجين وتحويلهما إلى شريكين فاعلين في صنع حياة الأسرة.
- ٣- تنظيم ورش عمل وتدريب وتوعية في الظروف الصعبة اقتصادياً، لإكساب أرباب الأسر مهارات ممارسة أساليب الادخار والتنظيم والاستثمار وتسويق الخدمات كي يكتشفوا طبيعة العمل المناسب لهم، وبدء قيامهم به بدلاً من الاستسلام للظروف وانتظار المساعدات.
- ٤- تنظيم برامج توعية لأرباب الأسر الحديثة التكوين وتدريبهم عملياً على اكتشاف النتائج التي يؤدي إليها التخلي عن/أو الالتزام بقيم الاعتدال والوسطية، في مجال السلوك الاقتصادي، والأخذ بـ/ أو رفض قواعد الممارسة الديمقراطية المتمثلة بتقبل اختلاف الرأي والمواقف مع الشريك الآخر في مجال العلاقات الأسرية، وقيم الأمانة والإنصاف في المعاملات اليومية، وانعكاساتها على توليد أجواء معينة تحيط بالأسرة.
- ٥- إنشاء لجان أهلية لمراقبة وتقييم برامج ومواد الإعلام لتصنيفها وتحديد الفئات العمرية للجمهور الذي توجه إليه، والتشدد مع ما يتنافى والأدوار الإيجابية للأسرة في المجتمع العربي ومكافحة كل ما يدعوها للتخلي عن مسؤولياتها الأخلاقية والرعاية.

### على المستوى العربي

- إعداد دراسات علمية اجتماعية على مستوى الأقطار العربية، للسلوك السائد في الأسرة والمواقف المتخذة تجاه قضاياها، والبحث عن القيم التي تستند إليها، من أجل التعرف إلى آليات القيم الإيجابية وتطوير تأثيرها.

### المحور الرابع: علاقة الأسرة بالعصر وبمجتمعها وبمحيطها المباشر

تسعى معظم البلدان العربية إلى رفع شأن الأسرة وتحسينها، وقد أكدت على ذلك في المواد والنصوص الدستورية، حيث اعتبرتها اللبنة الأساسية في بنية المجتمع، والمؤسسة التي تبني التواصل بين الأجيال، وتغرس لديهم مشاعر الانتماء للوطن، وتؤسس للاستقرار والأمن الاجتماعيين.

كما عتبرت تلك الدول عن احتضانها للأسرة عبر إصدارها لعدد من القوانين والأنظمة والتشريعات الاجتماعية لحمايتها، واعترافها للرجل والمرأة بحق التزوج وتأسيس أسرة، وإعطائها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة.

إلا أن تكاثر الظواهر الأسرية الجديدة المتمثلة بارتفاع العمر عند الزواج، وتزايد نسب الإحجام عن الزواج بين الجنسين، وظهور أنظمة زواج لا تؤدي بالضرورة إلى إنجاب أو إلى تأسيس أسرة، يوحي بأن الرؤية والاعتراف المشار إليهما، ما زال بعيدا المنال رغم تكرار ذكرهما في معظم المناسبات الرسمية والمؤتمرات العربية، وبأن مؤسسة الأسرة تمرّ في أزمة، وبأنها تواجه أخطارا حقيقية، وبالتالي لا بدّ من الاتفاق على التدابير العملية المطلوبة، وعلى آليات التنفيذ وسبل تقاسمها والمشاركة فيها، بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية والدولية.

### الهدف العام الرابع: تعزيز وجود الأسرة وانفتاحها على روح العصر

تحسين موقع الأسرة بين مؤسسات المجتمع، وتأمين انفتاحها وتفاعلها مع روح العصر، وانفتاحها من منجزات الحداثة، وتنويع ارتباطاتها بالمجتمع وتعميق انخراطها في محيطها المباشر لحماية لوجودها وتعزيزاً لأدوارها فيه.

### الإجراءات المطلوبة: على مستوى الحكومات

- ١- العمل على مكافحة ظاهرة العصبية بما هي منح الولاء والالتزام بتحقيق مصالح الأسرة أو القبيلة أو الناحية على حساب المصالح المجتمعية العامة، مما يسهم في تفكيك الروابط الاجتماعية القائمة على الكفاءة، وإضعاف الكيان الحقوقي للمجتمع.
- ٢- سنّ تشريعات تضمن الاختيار بين عدة أنظمة للعمل (الجزئي، المتقطع، الدائم) حسب الظروف الشخصية والأسرية للرجل والمرأة على حدّ سواء، مما يوفر المرونة في نطاق العمل من جهة، والتكامل بين توزيع الأدوار الاقتصادية والأسرية في المجتمع من جهة ثانية.
- ٣- إيجاد شبكة من المنظمات والمؤسسات الحكومية والمدنية والإقليمية والدولية لتبادل الخبرات، والمواد الإعلامية التي توضح أبعاد وأهمية وجود الأسرة كمؤسسة، وضرورة حمايتها للحفاظ على احتوائها الإيجابي للأبناء.
- ٤- وضع آليات وطنية لتنفيذ بنود الاتفاقات الدولية التي تكفل الحقوق المتنوعة للأسرة.
- ٥- بلورة سياسات خاصة بالأسرة تهدف إلى الحدّ من التفاوت الاقتصادي الاجتماعي بين الأسر، وتساعد الفئات المهمّشة والضعيفة على رفع مستوى حياتها.
- ٦- إقامة السلطات البلدية صالات للأفراح وإحياء المناسبات الأسرية، يمكن استعمالها مجاناً، إضافة إلى مرافق للترفيه تتناسب مع الاحتياجات المتنوعة للأسرة، وإحياء نشاطات فنية وموسيقية ولقاءات لجمع الأسر حول اهتمامات مشتركة تفترض التعاون لإنجاحها.
- ٧- إقامة أندية أسرية في الأحياء السكنية وتنظيمها لمجموعة من المناسبات واحتفالات التكريم، والمؤتمرات الموجهة إلى الأسر المجاورة، لتوسيع فرص التعارف والتعاون



- ٨- بين الأهل والشباب والتدريب المتبادل على أداء الأدوار المطلوبة في الحياة العامة. إنشاء مؤسسات مختصة ترعى ضحايا العنف الأسري من أطفال أو نساء أو مراهقين، وتقدم الخدمات لهم، وتؤمن إعادة تأهيلهم. وتنظم حملات للتوعية والتعبئة ضد العنف وإدانة مرتكبيه وإنزال العقوبات بهم.

### على مستوى المنظمات غير الحكومية

- ١- تأسيس لجان محلية تُعنى بإقامة صلات التواصل والتعاون بين الأسر والهيئات المحلية لتحقيق مشاريع تلبي الاحتياجات المتنوعة للأسر.
- ٢- تنظيم برامج تدريب على ممارسة مبادئ الديمقراطية داخل قاعات التدريس وضمن الأسرة، من خلال التشجيع على عرض كل مشارك رأيه والدفاع عنه بشأن المسائل المطروحة للبحث، وقبول الاختلاف بالآراء، والعمل على التوصل إلى اتخاذ قرار يراعي مختلف وجهات النظر ويحقق مصلحة مشتركة للجميع.
- ٣- توسيع فرص مشاركة الشباب في العمل الاجتماعي التطوعي لتدريبهم على الحوار وتحمل قسطهم من المسؤولية ضمن الأسرة، وعلى التواصل مع مختلف الفئات والأعمار والمستويات التعليمية والاقتصادية.
- ٤- بناء شبكات التواصل الاجتماعي بين المناطق والأحياء لتكوين الحس الاجتماعي وتعميق الشعور بالمواطنة.
- ٥- تنظيم مناسبات لإثارة النقاش بشأن قضايا ومسائل عامة أو الاحتياجات المشتركة للأسر في الأحياء من مرافق وبرامج وخدمات.
- ٦- حث وسائل الإعلام على عدم التركيز على أفلام العنف والجنس والفساد المالي تداركاً لتأثيراتها الواسعة على خيال الشباب وعلى خلق تنشئة اجتماعية تشجع الجنسين على الانحراف.
- ٧- تنظيم ورش عمل تُوجّه أنظار الفئات العمرية الشابة في الأسر، إلى أهمية احترام البيئة وتدريبهم على سبل حمايتها، كي تستمر البيئة عنصر توازن في الظواهر الطبيعية، قادرة على تأمين احتياجات الأجيال القادمة من الهواء والماء والطبيعة والغذاء الصحي.

### المحور الخامس: تنمية الأسرة وإشراكها في صنع القرار

حققت خطط وبرامج التنمية التي اعتمدها الدول العربية لتطوير البنى التحتية للبلاد وقطاعاتها الاقتصادية والتربوية، نتائج إيجابية ملموسة حسنت من خصائص الأفراد ومواصفاتهم وانعكست آثارها على مستوى الأسرة، كإطار جامع لممارسة حياتهم ونشاطاتهم المختلفة. فسُجل تحسن ملحوظ في أوضاعها الصحية والتربوية والاقتصادية والسكنية وغيرها، نتيجة حصولها على الخدمات المتنوعة بفضل البرامج المشار إليها، إلا أنه يخشى أن تؤدي التدابير المفروضة على الاقتصادات الرسمية إلى فقدان هذه الميزات، وتفاقم تلك الأوضاع مجدداً. واستدراكاً لحصول ذلك، تبرز الحاجة إلى اعتبار الشأن الأسري قطاعاً من قطاعات المجتمع، والعمل على مضاعفة فرص التقاطع والتكامل فيما بينها ضمن إطار الخطط والبرامج المعتمدة في البلاد للتنمية البشرية.

## الهدف العام الخامس: تطوير سياسات وطنية لتنمية الأسرة

إقرار سياسات وطنية تعالج شؤون الأسرة، وتستهدف تنميتها باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من التنمية البشرية، وإشراكها في آليات صنع القرارات المتعلقة بالأسرة والمساهمة في تنفيذها وتقييمها.

### الإجراءات المطلوبة:

#### على مستوى الحكومات

- ١- إنشاء مجالس أو لجان وطنية عليا للأسرة في كل قطر، تضم في عضويتها وزارات الخدمات المعنية، وممثلين عن الهيئات غير الحكومية وأرباب الأسر ومندوبي الجامعات ومراكز الأبحاث الاجتماعية لتنسيق الجهود من أجل اقتراح سياسات وطنية لشؤون الأسرة ووضع الخطط والبرامج والمشاريع ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها لتحقيق الأهداف المرجوة من تأسيسها.
- ٢- تضمين خطط التنمية الشاملة المعتمدة في كل دولة عربية برامج لتنمية الأسرة ورعاية شؤونها، وتوفير الاعتمادات المالية لتنفيذها ومتابعة نتائجها وتقييمها.
- ٣- إنتاج أفلام ومسلسلات تلفزيونية ومواد إعلامية أخرى تبرز دور الأسرة في التنشئة على الحوار والتواصل وعلى التضامن بين الفئات المتفاوتة، والتكافل بين الأجيال من أجل المحافظة على استقرار المجتمع وتنميته، والعمل على نشرها في المناطق التي لا تصلها تغطية وسائل الإعلام.
- ٤- تكريس مبدأ التمكين كحق وهدف لكل أعضاء الأسرة، تدعياً لاستدامة التنمية البشرية، مما يحول دون تفاقم مشكلات استبعاد الأسر وتهميشها أو انحراف بعض أفرادها، ويُرسي قواعد العمل التطوعي وإطلاقه نحو نشاطات تتجاوز العمل الخيري إلى مشاريع ذات مردود مستقبلي تطل الجماعة بمنافعها.

#### على مستوى المنظمات غير الحكومية

- ١- تنظيم وإقامة الندوات والمحاضرات المتعلقة بقضايا الأسرة والتنمية الاجتماعية وتوضيح سبل دعمها لمواصلة قيامها بوظائفها الأساسية، والاستعانة بوسائل الإعلام المختلفة لبيت هذه النشاطات التوعوية على نطاق واسع.
- ٢- تشديد المطالبة بإشراك هيئات القطاع غير الحكومي، ومؤسسة الأسرة من ضمنها، بجميع المهام التي تتطلبها عمليات التنمية الاجتماعية تخطيطاً وتمويلًا وتحديد الأولويات وتنفيذاً وتقويماً وعدم الاقتصار على جزء منها فقط.
- ٣- تشجيع المرأة على العمل خارج المنزل وإدماجها في الأنشطة التنموية من خلال اعتماد سياسات عمل تراعي ظروفها الأسرية والإنجابية.

- تمويل برامج المنظمات الدولية المتخصصة وبرامج ومشاريع الحكومات والمنظمات غير الحكومية الهادفة إلى تدريب اختصاصيين وإعلاميين لإنتاج مواد إعلامية حول أبعاد دور الأسرة في التنمية المحلية، وتوفير الإغاثة على المستوى الإنساني، وحفظ السلام على المستوى الدولي.

### المحور السادس: المعلومات والبيانات عن الأوضاع الأسرية

أدت سرعة حصول التحولات وما حملته من تغيير لحق بمواصفات المؤسسات على وجه العموم، إلى عدم الإلمام بأوضاعها الجديدة، وجعل كل تدخل لمعالجة الاختلالات المستجدة أمراً شبه مستحيل. وبدا أن كل ما هو معروف ومدون من معلومات عن الأسر لا يتطابق مع واقعها، وتبين أن فهم الظواهر الأسرية الجديدة يحتاج إلى بيانات وإحصاءات مبنية على توزيعات ومؤشرات لا تتوفر في الواقع.

لقد أمسينا في أشد الحاجة إلى إعادة تنظيم معرفتنا بالأوضاع المستجدة الطارئة على الأسر العربية، لاكتشاف الارتباطات القائمة بين نوع محدد من أنماط الأسرة وبين مشكلات معينة تظهر في كنفها. وهو أمر يسمح بتصنيف أولي لفئات الأسر والأفراد، تبعاً لدرجات حرمانها وأولوياتها، تمهيداً لتوفير عناصر الدعم لهم.

### الهدف العام السادس: تأسيس قاعدة معلومات متجددة عن أوضاع الأسر العربية

تأسيس قاعدة معلومات متجددة وتفصيلية على مستوى البلدان العربية تُنشر على موقع موحد من شبكة الانترنت تسهياً للحصول عليها، تتضمن إحصاءات وبيانات عن الأوضاع الراهنة لأنماط الأسر العربية ومعطيات عن مختلف خصائصها الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتربوية والثقافية لتكون أساساً لوضع سياسات وطنية لتنمية الأسرة.

### الإجراءات المطلوبة:

#### على مستوى الحكومات

- 1- حصر المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ومكاتب الهيئات الإقليمية والدولية الناشطة في مجالات خدمات الرعاية والحماية والتوعية وتنمية الأسرة لتمويل برامجها على أساس امتلاكها لمعايير الجودة في العمل الاجتماعي.
- 2- عقد اتفاقيات للتعاون بين مجالس أو لجان الأسر الوطنية وبين مراكز الأبحاث المختصة في الجامعات في البلدان نفسها من أجل توجيه اهتمام الطلاب لإجراء بحوثهم في مجالات الأسرة وشؤونها.
- 3- إعداد مسرد ببيولوجرافي ببحوث الأسرة والدراسات الخاصة بها التي تُعدُّ للحصول على شهادات الدكتوراه في مختلف الجامعات العربية، ليشكل نواة ومدخلاً إلى تأسيس مكتبة عربية للدراسات الأسرية.
- 4- إعداد دراسات نقدية للتشريعات العربية بشأن الأسرة لتبين الفجوات والنواقص التي تعترضها بهدف السعي لتطويرها، بما يرفع من كفاءة مؤسسة الأسرة في القيام بأدوارها

المجتمعية.

- ٥- تطوير خبرات العاملين في مجالات البحث الاجتماعي، ومهارات الأخصائيين الرعاييين لشؤون الأسرة عن طريق إعدادهم نظرياً ومنهجياً وتقنياً من أجل نتائج عمل دقيقة وجودة عالية.

### على مستوى المنظمات غير الحكومية

- ١- تأسيس المرصد العربي للأسرة لمتابعة التغيرات والمشكلات التي تواجهها والأوساط التي تبرز فيها والنتائج التي تتجم عنها، وتكليفه إصدار التقرير السنوي عن الأسرة العربية، كي تستند إليها اللجان الوطنية للأسرة عند إقرار برامجها ومشاريعها.
- ٢- جمع معلومات ووضع دراسات عن ظاهرة العنف والأوساط الأسرية التي تنتشر فيها والأساليب التي تمارس خلالها والأضرار التي تتسبب بها، جسدياً ونفسانياً واجتماعياً ومادياً ومجتمعياً.

### على المستوى العربي

- ١- إقرار قواعد دقيقة، على مستوى جامعة الدول العربية، لتنظيم البيانات وعرض الإحصاءات واختيار المؤشرات لقياس الظواهر والخصائص الأسرية، مع مراعاة صلاحها لإجراء مقارنات عربية ودولية.
- ٢- تعزيز التعاون بين الدول العربية في مجال إجراء الدراسات الاجتماعية والأسرية المقارنة، والاتفاق على اعتماد النظم الإحصائية الأساسية، وتوحيد مصطلحاتها من أجل تسهيل القيام بأبحاث ميدانية مشتركة، وتبادل المعلومات وتحليل المشكلات ومعالجتها.
- ٣- تنفيذ دراسات ميدانية على مستوى كل دولة عربية يصدر عنها بيانات إحصائية منظمة، تبعاً للمعايير الدولية المعتمدة لدراسة الخصائص الديموغرافية للأسر في مختلف بيئاتها المدنية والريفية والقروية، وفي الأحياء الفقيرة في المدن والبادية، وتبعاً لأنماط تكوينها وأساليب معيشتها.

### المحور السابع: شؤون الأسر العربية المهاجرة وشجونها

أدت الصعوبات الاقتصادية والتحوّلات الاجتماعية والضغوطات المتنوعة الأخرى التي شهدتها معظم الدول العربية، إلى جانب الرغبة في تحقيق الطموحات، إلى حصول موجات كثيفة من الهجرة للعيش في بلدان جديدة طالت الأفراد في البداية، ثم شملت الأسرة بمجمل أعضائها في مرحلة لاحقة.

ونجم عن هذه الهجرة مجموعة آثار أهمها هشاشة الصلات التي تربط الأسر المهاجرة بأوطانها الأصلية، وتخليها عن حقوقها فيها، وفقدان الرغبة بالعودة إليها أو بالاحتفاظ ببعض المصالح أو الاستثمارات فيها نتيجة ضعف الثقة بها من جانب، ومشاعر الألم التي تعاني منها بسبب قوى الطرد من جانب آخر. هذا بالإضافة إلى أن هذه الأسر تعاني في البلدان المقصودة من ضعف مواقعها وارتباطاتها وتأقلمها وأحياناً من التمييز ضدها وفقدانها للضمانات والحماية، مما يجعلها ضحية التجاذب والتردد الدائمين.

إن النسب المرتفعة من الأسر العربية المهاجرة والمنتشرة في معظم مناطق العالم، تشكل قوى كامنة حقيقية، اقتصادية وسياسية واجتماعية، يمكن توظيفها لخدمة القضايا العربية، إذا ما أحسن التعامل معها من قبل الجهات الرسمية في أوطانها وشعرت برعاية مصالحها وحقوقها في الداخل والخارج، مما يشد من عزمها ويعيد الحرارة إلى الصلات التي تجمعها ببلدانها.

### الهدف العام السابع: تعزيز الصلات مع الأسر العربية المهاجرة وحماية حقوقها

إقامة علاقات طيبة ووطيدة مع الأسر العربية المهاجرة في الظروف الطبيعية، وتقديم الدعم لها لتخطي أوقات الشدة والمحن، يكون من شأنها ترميم الجسور وإعادة بناء الثقة المفتقدة، وتجديد الروابط بين هذه الأسر وبلدانها الأصلية.

### الإجراءات المطلوبة: على مستوى الحكومات

- ١- سنّ تشريعات تحمي ملكيات وحقوق الأسر المهاجرة في أوطانها بالرغم من مرور الزمن، وتؤكد على احتفاظها بجنسيتها الأصلية.
- ٢- وضع دراسات لظاهرة هجرة الأسر والتعرف إلى أسبابها ودوافعها وآثارها على الاقتصادات الوطنية من جهة، وعلى حياة الأسر نفسها من جهة أخرى.
- ٣- اتخاذ الإجراءات اللازمة لجمع شمل أسر العاملين في الأقطار العربية واستفادتهم من التقديمات الاجتماعية الخاصة بالعاملين.
- ٤- توجيه دعوات رسمية لشخصيات عربية الأصل تشغل مواقع مميزة، لزيارة بلدانها الأصلية، وتبادل الرأي بشأن التسهيلات المتبادلة المرغوب تقديمها كي تُعزّز صلات المغتربين بأوطانهم وتدفعهم للقيام ببعض الاستثمارات فيها.
- ٥- اتخاذ الحكومات العربية مواقف إزاء ما قد تتعرض له الجالية العربية في بلدان الاغتراب وإبلاغها إلى السلطات المعنية تبرز فيه اهتمامها وتعاطفها وحمايتها لحياة الأسر المهاجرة ومصالحها في أوقات المحن.

### على مستوى المنظمات غير الحكومية

- ١- تأسيس جمعيات المحافظة على الصلات بالوطن، تُعنى بتعزيز الروابط المادية والمعنوية والاجتماعية بين الأسر المقيمة والمغتربة من خلال تنظيم رحلات وزيارات للأسر المهاجرة إلى بلدانها الأصلية في المناسبات أو بصورة منتظمة، وعقد لقاءات مع أقربائهم أو مع مقيمين لتبادل الرأي والأفكار والمواقف تجاه قضايا الهجرة والتخصص الجامعي والعمل.
- ٢- عقد مؤتمرات للتوعية الشعبية حول إيجابيات هجرة الأسر وسلبياتها على الاقتصاد والهوية الوطنيّين وتطور المجتمعات العربية وثقافتها.

- ١- إعداد برامج متطورة لتعليم اللغة العربية لأبناء الأسر المهاجرة بالتعاون مع منظمة الألكسو العربية، لبناء أدوات الاتصال والتواصل مع الجاليات العربية في الخارج وتمكينها من الاطلاع المستمر على الأوضاع في بلادها الأصلية.
- ٢- إعداد برامج وملفات خاصة عن حياة الأسر العربية المهاجرة وما حققته في بلدان المقصد من إنجازات، وما عرفته من تحولات وتغيير في حياتها الخاصة والأسرية، لإبقائها دائماً ضمن دائرة الاهتمام العربي الشعبي والحكومي.
- ٣- توجيه برامج تلفزيونية عربية تتضمن إجراء اتصالات مباشرة بين أسر مهاجرة وأقربائها في البلدان العربية وللإطلاع المتبادل على القضايا المشتركة.

### المحور الثامن: الأسرة العربية المنكوبة بالحروب والمنازعات المسلحة

جرت حروب عدّة في المنطقة العربية، بعضها حصل بين العرب وإسرائيل على مراحل وحلقات، وبعضها الآخر بين العراق وإيران، ثم حرب الخليج، وأخيراً الاجتياح الأميركي واحتلال العراق. لقد ترافقت كل هذه الحروب بعمليات عنف وتدمير وقتل روّعت مواطني بعض الدول العربية، وجعلتهم يعانون من الخوف والرعب والحرمان. وتعرّض بعضهم إلى الإصابات أو الإعاقة أو الاعتقال أو النزوح والتشريد، أو الحصار والنفي أو التعذيب والاعتداء والاعتصاب. أدّت هذه الممارسات إلى التمزق الأسري والاجتماعي، كما أثارت الآلام المبرحة عند الأسر، رغم أن الضحايا هم من الأفراد، لأن ما يصيبهم يلحق بها مجتمعة، الأضرار المادية والأذى المعنوي والمعاناة النفسية والاجتماعية.

كما تسفر الحروب عن حرمان تام من الحصول على الخدمات وضياع لفرص العمل، وتفاقم للأحوال المادية بوجه عام. هذه الحالات تدفع بالأسرة إلى الانهيار التام، فتصبح بحاجة إلى تدعيم وتخفيف ومواساة ومساعدة لإعادة النهوض.

كما تجرّ النزاعات الداخلية المسلحة نتائج مشابهة، وإن كانت على نطاق ضيق ومحدود، إلا أن الآلام والمعاناة واحدة ومشتركة.

### الهدف العام الثامن: تخفيف معاناة الأسر العربية من وطأة الكوارث وآثار الحروب والنزاعات المسلحة

حماية الأسرة من الآثار المدمّرة للحروب والنزاعات ومضاعفة الجهود من أجل البحث عن حلول للنزاعات الوطنية والإقليمية والدولية، تحصر الخسائر وتخفف المعاناة وتوفر الإغاثة للأسر المنكوبة وتساعد على النهوض من جديد.

## الإجراءات المطلوبة: على مستوى الحكومات

- ١- جمع ونشر المعلومات المتعلقة بالإصابات والأضرار المادية وحالات الترويع والاعتصام التي تحصل خلال الحروب والنزاعات المسلحة لعرض الانتهاكات اللاحقة بالأعراف والاتفاقات الدولية أمام المحافل الدولية.
- ٢- تضمين مناهج التعليم في البلدان العربية، مواضيع تتعلق بحقوق الإنسان وبأساليب حل النزاع بين الأفراد ثم بين الدول، ومبادئ منظمة الأمم المتحدة وطرق مراجعة المنظمات الدولية عند حصول الانتهاكات لمضامين المعاهدات الدولية لا سيما في فترات الحروب والنزاعات المسلحة، وتوزيعها على المواد المقررة ليجري تدريسها في المراحل ما قبل الجامعية.
- ٣- وضع برامج جاهزة للتدخل لتقديم المساعدات الإغاثية الطارئة التي تساعد الأسر المنكوبة على البقاء والاستمرار وتحافظ على الصلات الإنسانية بين البشر.

## على مستوى المنظمات غير الحكومية

- ١- إجراء تحقيقات وحملات توعية بشأن ما تُخلفه الحروب من آثار على صعيد السكان من معتقلين ومصابين وقتلى ومهجّرين من أجل خلق مشاعر كره وإدانة لكل الحروب والعمل على تجنيبها من منطلق إنساني، وإدانة المعتدي أمام دول العالم.
  - ٢- تنظيم مؤتمرات لبلورة ونشر ثقافة السلام المبني على العدل ومناهضة الحروب والدفاع عن الحقوق المغتصبة للشعوب.
- على المستوى العربي

- ١- إخضاع جميع أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل، إلى إجراءات التفيتش حسب مواد الاتفاقات الدولية وإتلاف المخزون منها الذي يهدد أمن واستقرار المنطقة وشعوبها وأسرّها وذلك تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.
- ٢- الدعوة إلى عدم التمييز بين الدول والشعوب في معالجة قضاياها عند لجوئها إلى القانون الدولي وإدانة ازدواجية المعايير وانتقائيتها في معالجة الأمم المتحدة للقضايا السياسية والاقتصادية المطروحة على المسرح العالمي.
- ٣- إجراء دراسات ميدانية لمعاناة الأسر والأفراد من العمليات المسلحة والاعتقالات والحصار والاحتلال، لاقتراح الآليات المناسبة لاستيعاب آثارها والتخفيف من وطأتها على الأسرة.
- ٤- حث منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات العربية على اتخاذ قرارات إدانة عملية بحق ممارسي العنف ضد الأسر والنساء في ظروف النزاعات المسلحة والاحتلال وعمليات التحقيق.
- ٥- تعزيز دور جامعة الدول العربية في معالجة النزاعات الناشئة بين دولها أو بينها وبين أطراف أخرى، لتسوية الخلافات أو وضع حلول سلمية لها، واحتوائها ضمن الإطار العربي ومبادئ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

## ثانياً- الترتيبات المالية

تتخذ الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية وصناديق التمويل الترتيبات المالية التالية، لوضع استراتيجية الأسرة العربية موضع التنفيذ، بما لا يتنافى والسياسات الاقتصادية المعتمدة في كل دولة من الدول العربية، ومنها:

- أ- اعتماد سياسة لتوفير التمويل وتحديد الموارد اللازمة ضمن موازنات المشاريع التنموية التي تُساعد على تمكين الأسرة العربية ورعايتها.
- ب- رصد المبالغ اللازمة في الميزانيات الرسمية لتنفيذ البرامج والخطط التي تضمنتها الاستراتيجية، ومن ضمنها مخصصات لإنشاء الآليات التي تُعنى بدعم الأسرة ورعايتها.
- ج- إعطاء الأولوية لدعم وتنفيذ خطط العمل الخاصة بالمنظمات غير الحكومية والعاملة في مجال الأسرة العربية، واعتمادها على الذات وزيادة إسهامها في العملية التنموية.
- د- دعم المنظمات غير الحكومية مادياً، ولا سيما المنظمات الجماهيرية ذات التواجد في المناطق الريفية والأحياء الفقيرة في المدن.
- هـ- تيسير الإجراءات الإدارية لتأمين احتياجات المنظمات غير الحكومية غير الهادفة للربح من أدوات وأجهزة، بما في ذلك إمكانية الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية، ولا سيما ما يُستخدم منها في المشاريع الإنتاجية العاملة في مجالات الأسرة.
- و- تمويل تنفيذ مشاريع إنتاجية صغيرة مدرة للربح (داخل المنزل أو خارجه) تراعي ظروف الأسرة الاجتماعية وحاجاتها المعيشية.
- ز- قيام مؤسسات وصناديق التمويل الإقليمية والدولية بالتنسيق فيما بينها منعاً للازدواجية عند توفير الدعم لإقامة المشاريع وتنفيذ البرامج الواردة في الاستراتيجية، بغية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الشاملة لجميع أنماط الأسرة التي تقطن في مختلف المناطق بما فيها الريفية والنائية.

## ثالثاً- الترتيبات المؤسسية لمتابعة تنفيذ مشروعات الاستراتيجية وتقييم نتائجها

تنسيق البرامج والأنشطة ذات الطابع الإقليمي والدولي التي تنظمها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمكاتب والوكالات التابعة للأمم المتحدة، وإدارة شؤون الأسرة التابعة للأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

العمل على استمرار تقديم الدعم للدائرة المعنية بشؤون الأسرة في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ووجوب التنسيق بين هذا الجهاز الإقليمي والأجهزة المتخصصة الأخرى في الوكالات الدولية والإقليمية.

توفير مزيد من الدعم المالي والفني للأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وإدارة الأسرة في جامعة الدول العربية، لتمكينها من متابعة جهودها في رصد ودراسة أوضاع الأسرة في المنطقة العربية، وتقديم العون الفني اللازم لأعضاء اللجنتين لتمكينهم من تحمل مسؤولياتهم المتزايدة.

دعم الجهات الفنية الإقليمية والمؤسسات والمراكز البحثية العلمية المهمة بالدراسات الأسرية لجمع الإحصاءات والبيانات المتعلقة بالأسرة، والمفصلة وفق معايير وتصنيفات تراعي أنماط الأسرة وطبيعة

